حـــوار أبوظبـــي بيـن الـــدول الآسيويـــة المرسلـــة و المستقبلـــة للعمالـــة
Abu Dhabi Dialogue among the Asian Labor-Sending and Receiving Countries

مشروع تجريبي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والفلبين

تعزيز الرقابة والاشراف الحكومي المشترك لدول الارسال والاستقبال على ممارسات الاستقطاب والتوظيف

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

ســـبق وأن اتفقت حكومتا دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية الفلبين على تطويرنموذج بديل للتوظيف يتم اختبارة في نظاق مشـــروع تجريبي، بحيث يمكّن كلا الحكومتين من رصـــد ومراقبة جميع إجراءات وممارسات عملية التوظيف بين الدولتين .

الغرض من المشـــروع التجريبي هو تحديد وقياس إلى أي مدى يمكن لتعزيز الرصـــد والرقابه الحكومية على عمليات توظيف العمال من الخارج ، أن يساهم في الحد من الممارسات الخاطئة والاستغلالية التي تتم في هذا الاطار، وأن يعالج القضايا ذات العلاقة بما في ذلك شفافية التعاقد، الموافقة المستنيرة على عقود العمل، دفع رسوم التوظيف، و الخداع في عقود العمل .

كما ستكون هناك فرصـة من خلال المشـروع التجريبي لانشـاء منصـة الكترونية تسـمح بإندماج المشـروع مع مشـروعات أخرى لحوار أبوظبي سـواء بشـكل ثنائي أو متعدد الاطراف، بما في ذلك البرنامج التوجيهي الشـــامل لتوفير خدمات التوعية والتوجيه للعمال (CIOP) وكذا برنامج تطوير المهارات وتوثيقها وتحقيق الاعتراف المتبادل بها .

تم وضـع التصـور الاولي لسـير عمليات اتخاذ القرار والذي يعتبر جزء أسـاسـي من تصـميم المشـــروع، خلال ورشـــة العمل الخاصـــة بتفعيل برامج حوار أبو ظبي التي عقدت في يوليو 2017 ، حيث تم تعميم هذا التصـــور على ممثلي الدول الاعضـــاء الذين شـــاركو في الورشـــة والوقوف على ملاحظاتهم. وهي الملاحظات التي تم أخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وتصـــميم المراحل اللاحقة لســـير المشـــروع، علما بأن أغلبها كان يتعلق بعمليات التوظيف، إمكانيات التطبيق في دول الاستقبال، والجهات المسئولة عن إعتماد وكالات التوظيف التي ستشـارك في المشروع.

عقدت حكومتا الإمارات العربية المتحدة والفلبين إجتماعا ثانيا في فبراير 2018 لمناقشـــة مزيد من التفاصـــيل ذات العلاقة. نتيجة لهذا الاجتماع ، تقرر أن يركز المشـــروع على قطاعين محددين، هما قطاع الضـــيافة والعمل المنزلي. نظرا لأن كلا القطاعين يعتبران من القطاعات التي يوجد فيها تعاون كبير بين الإمارات والفلبين وتســـتقطب الامارات أعداد كبيرة من العمال فيهما.

يعتمد تنفيذ البرنامج التجريبي في المســتقبل على تطوير المنصـــة الالكترونية التي ســيكون الدخول عليها متاحا - بدرجات متفاوتة - إلى المشـاركين الاسـاسـيين في المشـروع، بما في ذلك الحكومات المشـــاركة، أصـــحاب الاعمال (وحســب الاقتضـــاء ، وكالات التوظيف التي تعمل لحسابهم في دولة الاستقبال الامارات) ، ووكالات التوظيف المعتمدة في دول المنشأ.

بـدء العمـل على تطوير هـذه المنصـــة من خلال إجراء بعض المنـاقشـــات الأوليـة بين حكومتي الإمارات العربية المتحدة والفلبين، والتي تم خلالها استبعاد فكرة سبق طرحها بشأن تطوير منصـــه واحدة يمكن للحكومتين العمل من خلالها، على ان يتم تطويرها من خلال دمج الانظمة المعنية بكلا الدولتين. حيث تبين أن الربط القائم حاليا بين قاعدة بيانات وزارة الموارد البشـــرية والتوطين وقواعد البيانات الخاصـــة بجهات أخرى في الدولة والتي تتضـــمن البيانات إضافية عن العمال يستلزم الحصول عليها لغرض الموافقة على إصدار تأشيرتي الدخول للعمل والاقامة، ستؤدي الى تعقيد الاجراءات وبطئ سير حركة العمل.

بناء عليه تم إعتماد خيار أخر، وهو أن تقوم وزارة الموارد البشـــرية والتوطين بتطوير منصـــة خاصـــة للمشـــروع ، تكون متصـــلة بقواعد البيانات القائمة بالفعل في وزارة الموارد البشـــرية والتوطين ويتم اعطاء الجانب الفلبيني فرصة الدخول عليها.**سيتم عرض نموذج توضيحي حول تشغيل تلك الواجهة على المشاركين في الاجتماع القادم لكبار المسؤولين**.

يتبع تصـــميم المشـــروع التجريبي الممارســـات الحالية للتوظيف، بحيث يتماشـــى مع نموذج الاستقدام والتوظيف الحالي، الذي يعتبر مدفوعا بالطلب بدلا عن العرض، على أن تستمر قيادة عملية التوظيف للمنشآت التجارية.

نتيجة لذلك ، يجب أن يكون هذا النظام قادرة على معالجة أربع عمليات رئيســـية: 1) تقديم الطلب، 2) التوظيف، 3) تقديم عروض العمل؛ 4) التعاقد، وقد تم أخذ هذه العمليات بعين الاعتبار في تصميم الواجهة الالكترونية المشروع .

يجب على النظام المزمع اطلاقه أيضـــا معالجة عمليتين مختلفتين قليلا، هما عملية الاســـتقطاب والتوظيف في القطاع الخاص، وعملية الاستقطاب والتوظيف في قطاع العمالة المساندة، وذلك بسبب اتفاق دولتي الإمارات العربية المتحدة والفلبين على التركيز على فئتين من العمالة تختلف إجراءات الوزارة الالكترونية بشـــأن معالجة طلبات التعيين عليهما وهما العاملين في الفنادق والعمال المنزليين.

تتمثل السمات الرئيسية لتصميم النظام التكنولوجي المقترح فيما يلي :

1. ستحصل الأطراف الرئيسية المشاركة في المشروع على رمز تسجيل وكلمة مرور حصـــريه لكل جهة على حدى، والتي ســـتمكنهم من الوصـــول الى الموقع الخاص بالتوظيف على نظام معلومات وزارة الموارد البشـــرية والتوطين ، حيث ســـيتم تمييز مستويات مختلفة من المعلومات التي يمكن الاطلاع عليها وفقا لنوع المستخدم.

2. تبدأ العملية بدخول صـــاحب العمل الذي ســـيتم اختيارة من قبل المشـــروع وتحميله لاستمارة طلب العماله (الكوته) على نظام وزارة الموارد البشرية والتوطين وسيكون لصاحب العمل الخيار إما بمباشرة إجراءات التوظيف كما هو معتاد أو أن يتم ذلك وفقا للشروط التي سيتم تحديدها في المشروع التجريبي .

3. في حالة اختيار المتابعة وفقًا لشـــروط البرنامج التجريبي ، ســـيتم عرض لوحة لإدخال البيانات، حيث سيطلب من صاحب العمل إدخال معلومات إضافية تتضمن ما يلي:
   - عدد الوظائف التي سيتم التوظيف عليها.
   - مواصفات الوظيفيه.
   - نوع العقد.
   - الأجور - بما في ذلك نطاق الرواتب ، بدل السكن ، بدلات المعيشة والسفر.
   - المؤهلات اللازمة (حسب الاقتضاء).

4. سيقوم نظام وزارة الموارد البشرية والتوطين بتسجيل استمارة الطلب، وفي حال إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء خلال (24) ساعة من قبل موظفي الوزارة ، سيتم إرسال إشعار لطلب المتابعة.

5. ســـيتولى أحد موظفي وزارة الموارد البشـــرية والتوطين مراجعة وفحص محتويات اســـتمارة الطلب يدويًا، على ســـبيل المثال للتحقق ما إذا كان هناك مواطنين إماراتيين متاحين بالفعل للعمل على ذات الشاغر.

6. إذا تمت الموافقة على اســـتمارة الطلب ، يتم اتاحته على الموقع بحيث يتمكن موظفو وزارة العمل والعمال الفلبينية من الاطلاع عليه، والذين سيتم ارسال إخطار لهم خلال 24 ساعه في حال عدم اتخاذهم لاي اجراء بخصوص هذا الطلب.

7. يتم فحص اســـتمارة الطلب مكتبيا من قبل وزارة العمل والعمال الفلبينية، للتحقق من عناصـر الطلب ، على سـبيل المثال، الموافقة على نطاق الاجر المعروض، التحقق من أن رسوم الاستخدام المقدمـة تقع ضمن الاطـار المعمول بـه، والتـأكد من أن توظيف هؤلاء العمال بالخارج لن يؤدي الى حدوث اي نقص في سوق العمل المحلي بالفلبين.

8. في حال ما طلبت وزارة العمل والعمال الفلبينية إدخال اي تغييرات على استمارة الطلب ، سيتم رفض الطلب من قبل النظام الذي سيقوم أيضـا بإخطار صـاحب العمل بالرفض وأسبابه.

9. في حال موافقة وزارة العمل والعمال الفلبينية على الطلب سـيرسـل النظام اخطار الى وكالات التوظيف المســـجلة في نطاق النظام بوجود فرص عمل متاحة ويمكنهم من الولوج الى النظام وتحميل بيانات العمال بما في ذلك الســـير الذاتية المتوفرة ورســـوم التوظيف وما الى ذلك.

10. بمجرد اســـتقبال موافقة وزارة العمل والعمال الفلبينية على اســـتمارة الطلب ، سـيتم اخطار اصـحاب الاعمال بواسـطة النظام كما سـيتم تمكينهم من مباشـرة عملية الاختيار من بين العمال المرشحين والذين سيتم تضمين بياناتهم في قوائم العمال التي تم تحميلها بواسطة وكالات التوظيف في الخطوة السابقة .

11. عند هذه النقطة، سـيتم اسـتئناف ممارسـات التوظيف الاعتيادية ، وصـولا الى تقديم عرض العمل للعامل والتحقق من صـــحة العقد ومطابقته مع اســـتمارة الطلب الاصليه .

لا تزال هناك بعض القضـايا ذات العلاقة بالسياسـات وتطبيقات التكنولوجيا التي تحتاج استكمال مناقشـتها لوضـع اللمسـات الأخيرة ، على سـبيل المثال ، آليات التدقيق على هذه العملية لضـمان إمتثال أصحاب الأعمال ومقدمي خدمات التوظيف .

بالإضـــافة إلى بعض الافكار التي تم الوقوف عليها خلال عملية تطوير البرنامج ، والتي قد تسـاعد على ضـمان امتثال جميع الاطراف وتحسـين المنافسـة. على سـبيل المثال ، اشـتراط ان يقوم كل من اصـحاب الاعمال ووكلاء التوظيف بالإعلان عن الوظائف الشـاغرة التي يرغبون في ايجاد عمال لشـغلها في كل من دول الارسـال والاسـتقبال ، وهو ما قد يشـجع العمال أنفسـهم على أن يبادرو بالمشاركة في عملية الاستقطاب والتوظيف بالتقدم مباشرة لشغل الوظيفه.